

مذكرة مناقشة مركزة

أكتوبر/تشرين الأول 2006

رقم 39

تحقيق الاشتغال المالي في عام 2015: أربعة سيناريوهات لمستقبل التمويل الأصغر



“كيف يمكن للمجتمع الدولي - بقطاعه العام والخاص - المساهمة في تحقيق أكبر زيادة ممكنة في فرص حصول الأشخاص الذي يعانون من نقص الخدمات على الخدمات المالية؟”

أجرت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء مؤخراً تجربة إعداد سيناريو للمساعدة على توقع القوى الديموغرافية، والسياسية، والتكنولوجية التي من شأنها أن تشكل مستقبل التمويل الأصغر. وكذلك الاستعداد لها. ولقد كنا نحن ومجموعة كبيرة من الخبراء الخارجيين في صراع مع الآثار المحتملة لتلك القوى من أجل صياغة سيناريوهات إيجابية وأخرى سلبية لعام 2015 بغرض المساعدة على إرشاد الجهات العاملة في مجال التمويل الأصغر اليوم. وتدرس مذكرة المناقشة المركزة الحالية تلك القوى وتطبقها على السيناريوهات الأربعة. ثم تختتم المذكرة بتوصيات عامة عن كيفية استعداد المجتمع الدولي لمواجهة تلك السيناريوهات وكيف يمكنه الاستجابة لها.

تهيئة الأوضاع

شهد العقدان الأخيران انفتاحاً قوياً لعالم التمويل الأصغر. ومنذ بداية أوائل تسعينيات القرن الماضي، بدأت أوساط الهيئات الإنمائية تدرك أن مقدمي الائتمان الأصغر كان بإمكانهم استعادة القروض المقدمة إلى الفقراء ومنخفضي الدخل، وتغطية تكاليفها. ومن ثم أمكنهم الوصول إلى عدد كبير من الناس. وفي ذلك الوقت، ركزت كل من الجهات المانحة والجهات المقدمة للتمويل الأصغر على حد سواء، وبصفة أساسية، على تقديم أداة (ائتمان) واحدة لفئة محددة من العملاء (أصحاب مشروعات العمل الحر الصغرى). وكان الائتمان الأصغر يقدم بصفة أساسية من قبل مؤسسات تمويل أصغر متخصصة، أكثرها من المنظمات غير الحكومية.

ومرور الزمن، اتسع مفهوم الائتمان الأصغر أولاً من الائتمان الأصغر إلى التمويل الأصغر ثم إلى مفهوم بناء أنظمة مالية كاملة تخدم السكان الفقراء ومنخفضي الدخل - فهي بمثابة أنظمة مالية “اشتمالية”. أما هذه الرؤية الجديدة، الأكثر طموحاً وتعقيداً، فقد استرعت انتباه الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، وهيئات العمل الخيري، والمستثمرين الاجتماعيين، والجهات المصرفية الرئيسية، بل وبعض أفراد العائلات الملكية والمشاهير.

إننا ندرك الآن أن الفقراء ومنخفضي الدخل يمكنهم الاستفادة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية بطريقة مثمرة مع تحمل تكاليف الحصول عليها. وتقدم الخدمات المالية للفقراء من خلال البنوك وغيرها من مؤسسات التجزئة المصرفية، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية، وقبل سنوات قليلة، حددت أبحاث المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء عدداً من حسابات الادخار والقروض في المؤسسات التي تخدم الطبقات الاقتصادية الدنيا. بلغ أكثر من 750 مليون حساب؛ وكانت 74 في المائة من تلك الحسابات مودعة في بنوك ادخار، وبنوك تنمية، وبنوك بريدية مملوكة للدولة.¹ وقد حددت دراسة أخرى أجراها كل من بيتشي ورو (Peachy and Roe) أكثر من 1.4 بليون حساب متاح (بمتوسط رصيد منخفض، وتكلفة منخفضة) في البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق.²

¹ Christen, Rosenberg, and Jayadeva, “Financial Institutions with a ‘Double Bottom Line’.”

² Peachy and Roe, “Access to Finance. What Does It Mean and How Do Savings Banks Foster Access,” January 2006.

قام بتأليف مذكرة المناقشة المركزة الحالية كل من إليزابيث لينفيلد، المسؤول التنفيذي الأول، بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، وبريجيت هيلمز، رئيس قطاع مؤسسة التمويل الدولية؛ والاستشاري ديفيد بورتبوس. وبهذه المناسبة يتقدم المؤلفون بالشكر إلى سامر بدوي، مسؤول الاتصالات، وجاسمينا غلبسوفيتش، مديرة، محللة التمويل الأصغر، وكلاهما بالمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء، على ما قاما به من عمل مكثف في مشروع إعداد السيناريو.

© حقوق النشر محفوظة
للمجموعة الاستشارية لمساعدة
الفقراء، 2006

بناء نظم مالية من أجل الفقراء



معقولة تتعلق بالمستقبل. بناءً على الاتجاهات الراهنة، ومن خلال استخلاص القوى أو الاتجاهات الأساسية التي تؤثر على كافة التطورات الممكنة، بما ذلك تلك التي يمكنها أن تخرج الأمور عن الخط المرسوم لها وتأخذها بعيداً عن مسارها بالكلية. لكن تلك السيناريوهات ليست توقعات؛ ولكنها وصف لمختلف الاحتمالات الممكنة للمستقبل. أما السيناريو الجيد فهو السيناريو القابل للتصديق والذي يشجع المؤسسة على أن تفكر في كيفية تمكنها من الاستجابة له.

البلدان النامية جميعاً سواء

يعد إعداد سيناريوهات عالية للاشمات المالي أمراً مثيراً للتحدي. فالبلدان تختلف اختلافاً هائلاً فيما بينها من حيث الظروف الراهنة واحتمالات المستقبل. ولأغراض إعداد السيناريوهات، قسمت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء البلدان النامية وتلك السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق إلى مجموعتين:

■ البلدان الكبيرة ذات الأسواق الناشئة، التي حققت نمواً سريعاً وتطوراً في الأنظمة المالية، وتتألف بصفة أساسية من البرازيل، وروسيا، والهند، والصين (أو بلدان BRICs، التي تتألف من الأحرف الأولى لتلك البلدان Brazil, Russia, India, China). (قد يُضمّن البعض جنوب أفريقيا وكازاخستان في تلك الفئة، ويستبعد روسيا كحالة خاصة من حيث إتاحة فرص الحصول على الموارد المالية).

■ البلدان منخفضة الدخل (LICs) والتي تتصف عادة بضعف النمو الاقتصادي، والفقير المدقع، والحكومات غير المستقرة، كما توجد عدة فئات فرعية من البلدان منخفضة الدخل تكون ذات صلة وثيقة بهذا العمل، ومنها على سبيل المثال البلدان منخفضة الدخل ذات الحكومات الشعبوية (مثل تلك التي تظهر حالياً في بعض

إننا نعلم إلى أي حد يمكن أن يدر التمويل الأصغر من أرباح هائلة. فقد خلص تحليل شمل 38 بلداً إلى أن مؤسسات التمويل الأصغر التي تتوافر لها بيانات معلنة عن مستوى الأداء، كانت أكثر تحقيقاً للأرباح في متوسطها من البنوك التجارية في تلك البلدان نفسها.³ وكما نعلم أنه متى كان النموذج صحيحاً، كان نمو التمويل الأصغر أسرع؛ فعلى مدى العقد الماضي، ازداد عدد المقترضين من مؤسسات التمويل الأصغر على مستوى العالم بنسبة 13-15 في المائة سنوياً، ما يدل ضمناً على تضاعف مدى الانتشار كل 7 سنوات.⁴ وعلى الجانب الآخر، فإن معدلات النمو هذا تتضاعف عند مقارنتها بمعدلات نمو مشتركي الهاتف المحمول، والتي بلغت في المتوسط 60 في المائة تقريباً سنوياً في الفترة من 1999 إلى 2004. كما سجلت سوق الهاتف المحمول في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء نمواً بلغ 82 في المائة سنوياً.⁵ ورغم التحسن الذي طرأ على توافر فرص الحصول على الخدمات المالية، فلا يزال ثلثا البالغين في العالم محرومين من حسابات بنكية أساسية.⁶ وربما لا يمثل توافر فرص الحصول على حساب بنكي سوى بعد واحد للاشمات المالي، إلا إن له أهميته. فوجود حساب بنكي أساسي يعد نقطة البدء التي تسمح للعملاء بادخار الأموال خارج المنزل، أو سداد القروض وأقساط التأمين، أو تحويل الأموال داخل بلدانهم أو خارج حدودها. ويمتلك أكثر من 80 في المائة من الأسر المعيشية في البلدان مرتفعة الدخل، حسابات بنكية، مقارنة بنسبة تقل كثيراً عن 20 في المائة في البلدان منخفضة الدخل. وفي بلدان مثل بنغلاديش أو السودان، فإن هذا الرقم يحوم بالكاد فوق الصفر.

السيناريوهات: ما الذي يجب عمله في فترة السنوات العشر القادمة؟

لا يزال الدافع للاشمات المالي قوياً، ولكن هو بتلك القوة التي جعله لا رجعة فيه؛ وهل سيتلاشى الاهتمام الذي يحظى به التمويل الأصغر اليوم، أم أنه سيستجمع قوة دافعة تكفي لكي يصل إلى القسم الأكبر من البلايين من البشر من هؤلاء الذين لا يزالون محرومين من الحصول على الخدمات المالية؟ شيء واحد هو الجلي: وهو أنه سيزداد اعتماد نمو وتنوع الخدمات المالية المقدمة للفقراء، على مدى العقود القادمة، وذلك على ما سوف يحدث في القطاع المالي الرئيسي، ولن يقتصر على المؤسسات المنعزلة التي تخدم شرائح خاصة. وعندما تزدهر الأسواق المالية العالمية وتنوع، فإنها قد تجذب إليها العملاء الفقراء بصورة لم تحدث من قبل. ولكن إذا انتاب تلك الأسواق "العطاس"، فقد يصاب التمويل المقدم لمنخفضي الدخل "بالزكام".

كما أصبحت العوامل المؤثرة على التمويل الاشتمالي أكثر تعقيداً من ذي قبل، ولا يستطيع أحد منا التنبؤ بالمستقبل. ولكن كثيراً ما تلجأ المؤسسات إلى إعداد سيناريوهات مختلفة كوسيلة لوضع إستراتيجيات وخطط للأجل الطويل. حيث تمثل تلك السيناريوهات تجارب فكرية منظمة للإعداد لنتائج محتملة مختلفة، وتعمل تلك السيناريوهات على خلق وقائع

³ قارنت كل من المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر (MIX) بين ربحية الفترة 2001-2004 لعدد 1799 بنكاً جاريًا ورد ذكرها في نشرة Bank Scope و344 مؤسسة تمويل أصغر والتي أرسلت تقاريرها إلى نشرة الخدمات المصرفية الصغرى MicroBanking Bulletin أو قامت بنشر تقارير التصنيف، وكان متوسط العائد على الأصول 2.8 في المائة بالنسبة لمؤسسات التمويل الأصغر و1.5 في المائة بالنسبة للبنوك التجارية. وقد تم تعديل عائدات مؤسسات التمويل الأصغر لإزالة آثار المعونات التي تلقتها.

⁴ تحليل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء/مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر للبيانات الواردة من مركز خدمة تبادل المعلومات حول التمويل الأصغر وقمة الائتمان الأصغر.

⁵ ITU, 'The un-wired continent: Africa's mobile success story'

⁶ تقديرات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء استناداً إلى عدة وثائق. من بينها Peachey and Roe, 'Access to Finance: What Does It Mean and How Do Savings Banks Foster Access?' January 2006 and Beck, Demirgüç-Kunt, Peria, 'Reaching out: Access to and use of banking services across countries,' 2005.

وما حدث في بلدان BRICs سيؤثر كذلك على البلدان منخفضة الدخل. فالبلدان منخفضة الدخل، الساعية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والتأثير السياسي، تسير أكثر فأكثر على خطى بلدان BRICs. ف نماذج النمو الاقتصادي في بلدان BRIC لها قوة دافعة، وكذا دورها المتصاعد كجهات مانحة أصيلة، حيث تمنح الصين، مثلاً، كمبوديا معونة قدرها 600 مليون دولار أمريكي، وتستثمر أكثر من بليون دولار أمريكي في أفريقيا؛ كما تنضم روسيا إلى مجموعات الجهات المانحة في تقديمها منحاً لأفريقيا.¹⁰ وفي يناير/كانون الثاني 2006، كانت جنوب أفريقيا واحدة من أوائل البلدان التي زارها رئيس بوليفيا الشعبي المنتخب حديثاً إيفو موراليس. وقد ذهب، كما ورد في التقارير، لطلب المشورة بشأن تحقيق المصالحة الوطنية من خلال النمو والتنمية.¹¹

⁷ المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

⁸ المصدر: مؤشرات التنمية العالمية.

⁹ The Business Online, 'Jobs Threat as Europe Falls Down League Table,' December 4, 2005.

¹⁰ BBC، الصين تقدم معونة لكمبوديا بقيمة 600 مليون دولار أمريكي، أبريل/ نيسان 2006، <http://news.bbc.co.uk/2/hi/asia-pacific/4890400.stm>؛ بلغ الاستثمار المتراكم المباشر للصين في القارة الأفريقية 1.18 بليون دولار أمريكي في نهاية عام 2005، كما توزعت استثمارات الصين بين 49 بلداً أفريقياً، بوابة الويب الرسمية للحكومة الصينية 2006 http://www.gov.cn/misc/2006/content_311626.htm وكمثال لعودة دخول روسيا في مجال تقديم المعونة الدولية، فقد انضمت مؤخراً إلى جهات مانحة أخرى من خلال المساهمة بمبلغ 30 مليون دولار أمريكي في الشراكة العالمية للطاقة القروية من أجل توسيع نطاق عملها في تلك الشراكة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء، يونيو/حزيران 2006، <http://www.gvcp.org/content/general/detail/13013>.

¹¹ Katzenellenbogen, Bolivian Leader Seeks SA advice on change, Business Day, January 2006.

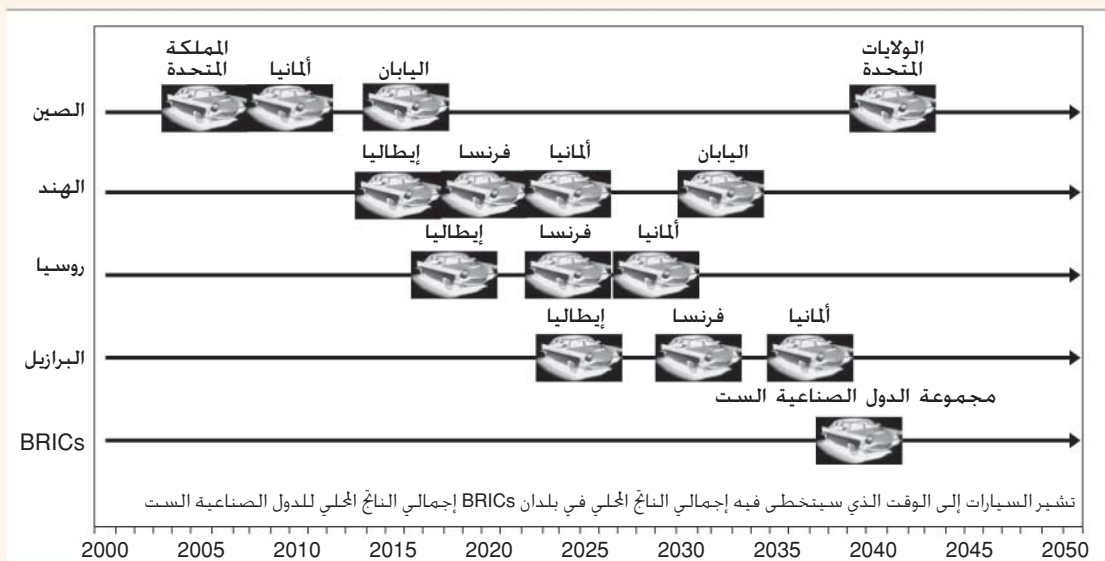
بلدان أمريكا اللاتينية) والبلدان منخفضة الدخل التي تعتبر من الدول الهشة أو المنهارة (السودان وبنغلاديش وأفغانستان).

تجذب بلدان BRICs اهتماماً متزايداً نظراً لحجمها الكبير ونموها السريع. فضخامة حجمها مذهلة: حيث يعيش بها أكثر من 40 في المائة من سكان العالم، بما فيهم أكثر من 37 في المائة في الهند والصين وحدهما.⁷ كما تعد تلك البلدان من بين أكبر 10 اقتصادات من حيث تعادل القوة الشرائية.⁸ ويوجد بها أكثر من 30 في المائة من احتياطات العالم من الصرف الأجنبي.⁹ وكما يوضح الشكل 1، فإن من المتوقع أن تتخطى بلدان BRICs مجموعة البلدان الصناعية السنة على مدى الأربعين إلى الخمسين عاماً القادمة في حجم اقتصاداتها.

ولكن في حالة عدم استقرار أو تقلقل واحدة أو أكثر من بين بلدان BRICs، فستتضرر آفاق التنمية العالمية تضرراً شديداً. أما إذا نجحت بلدان BRICs في الوصول إلى ما تصبو إليه من تحقيق مزيد من التأثير في المنظمات العالمية مثل الأمم المتحدة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فإن آفاق التنمية قد تتطور بصورة مختلفة.

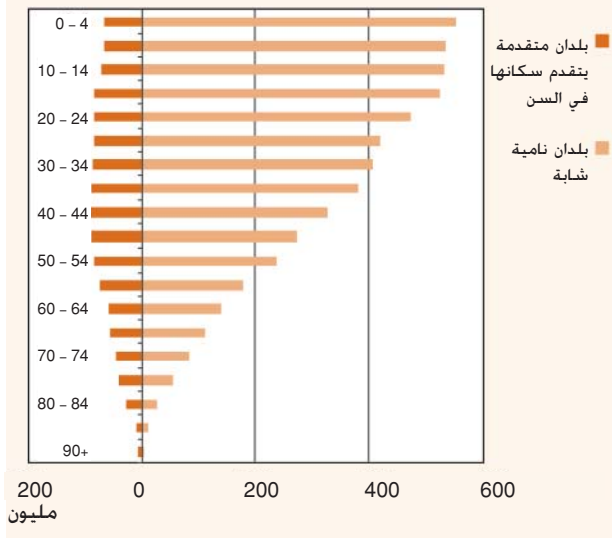
وفي بلدان BRICs، يتضائل تأثير رؤوس أموال البلدان المتقدمة، وهياكلها، ومعاييرها، والمشورة التي تقدمها. حيث يطلق على برنامج الصين مع البنك الدولي اسم "اتفاق الشراكة القطرية" بدلاً من الاسم التقليدي الذي يستعمله البنك الدولي "إستراتيجية المساعدة القطرية". أما الإستراتيجيات التي تطبقها كل من الهند والصين من أجل إتاحة فرص حصول الفقراء على الموارد المالية، فقد أعدت محلياً، ولم تستمد من المشاورة مع البلدان المتقدمة.

شكل 1 بلدان BRICs تتخطى مجموعة الدول الصناعية الست



المصدر: Goldman Sachs, Global Economics Paper No. 99, Dreaming with BRICs: The Path to 2050

الشكل 2 الهوة الديموغرافية



المصدر: الأمم المتحدة، التوزيع السكاني: التوقعات السكانية العالمية: تنقيح قاعدة بيانات السكان لعام 2004.

السوق في العشرين عاماً القادمة¹⁵ فهل سيبحث الجيل الجديد عن طرق أخرى لكسب لقمة العيش تختلف عن تلك التي ينتهجها أبائهم؟ وهل سيكون العمل لحساب الذات أقل جاذبية أو أكثر لهذا الجيل مقارنة بالوظيفة؟ وماذا عن اليتامى الجدد من جراء فيروس ومرض الإيدز. من أصبح لزاماً عليهم "كسب لقمة العيش" في سن مبكرة للغاية؟ وهل سيكون في الإمكان وضع أدوات مالية جديدة لتلبية احتياجات هذه الكتلة المتزايدة من الشباب المتعطل كلياً أو جزئياً؟ وهل تناسب منهجيات التمويل الأصغر القائمة (مثل الإقراض القروي أو الجماعي) قاعدة العملاء من الشباب الذين سيصبحون من أصحاب مشروعات العمل الحر للمرة الأولى؟ وهل يعني ذلك أن التمويل الأصغر سيصبح متركزاً في المناطق الحضرية بصورة أكبر؟ وما تأثير ذلك على التمويل الأصغر في المناطق الريفية؟

في بلدان BRIC، سيتحول الاهتمام أكثر فأكثر إلى الطبقة الوسطى الكبيرة والمتنامية. وكما بين الشكل 3، فإن "الهرم" المزعوم يتخذ في الحقيقة شكلاً أكثر شبهاً بالمعين الطويل - وذلك في الهند على الأقل - حيث تتخذ الطبقة الوسطى الجديدة شكلاً منتفخاً مع "جذع" نحيل نسبياً يمثل الفئة شديدة الفقر. وبالطبع، لا يزال عدد الأسر المعيشية الفقيرة المتوقع في الهند والذي يبلغ 37 مليون أسرة، يمثل عدداً هائلاً من السكان الذين سوف يحتاجون إلى الوصول إلى الخدمات المالية

التحولات الزلزالية في الديموغرافيا تؤثر على جميع البلدان

من المرجح أن تشكل الضغوط المتزايدة التي تمارسها التغيرات الديموغرافية على المدن، وأسواق العمل، وأنماط الهجرة، الاتجاه الوحيد الأكثر أهمية في التأثير على إتاحة فرص الحصول على الموارد المالية - إلى جانب كافة الأمور الأخرى - وذلك على مدى السنوات العديدة القادمة. وستكون قاعدة العملاء الخاصة بالخدمات المالية على المستوى العالمي على النحو التالي:

■ أصغر سناً: حيث يتألف 2.5 بليون نسمة من تعداد سكان العالم اليوم من أطفال ومراهقين، سيصبحون بالغين خلال العقد أو العقدين القادمين (انظر الشكل 2). وفي الوقت نفسه، سيدفع التقدم في السن بين سكان العالم المتقدم إلى زيادة الاعتماد على العمالة المستوردة من البلدان النامية، وهذه المفارقة بين النمو السريع في الجنوب والانكماش في الشمال توضحها بشكل صارم التوقعات السكانية لكل من اليمن وروسيا - فبافتراض حدوث هجرة محدودة، سيكون عدد السكان في الأولى أكبر من الأخيرة بحلول عام 2050¹²

■ أكثر حَضراً: فبحلول عام 2009، سيشكل سكان المناطق الحضرية غالبية سكان العالم، حيث تشير تقديرات "برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية إلى أن البلدان النامية ستضيف مليوني قاطن جديد إلى المناطق الحضرية على مدى السنوات الخمس والعشرين المقبلة¹³، ومن بين المدن الكبرى الأكثر نمواً في العالم، سيتواجد 98 في المائة منها في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل¹⁴.

■ أكثر تواجداً واستنارة: نتيجة لتكنولوجيا الاتصالات، ستتصل شعوب البلدان النامية فيما بينها وبين بقية العالم أكثر من أي وقت مضى. وسيجعل ذلك منهم مستهلكين للخدمات المالية ويتميزون في الوقت نفسه بالاستنارة وقابلية الوصول إليهم؛ ولكنهم سيكونون أيضاً أسهل تأثراً بالأخريين، وباعتبارات الأوضاع والهوية المميزة.

وتعتبر تلك العوامل إيجابية، بصفة عامة، من حيث إتاحة فرص الحصول على الخدمات المالية، حيث تقل تكلفة إيصال الخدمات المالية إلى السكان المقيمين في المناطق الحضرية كثيفة السكان و"المتصلين" فيما بينهم بشكل أكبر. كما أن الشباب يكونون أكثر إقبالاً من ذويهم على التبني المبكر للتكنولوجيات الجديدة التي تستخدمها المؤسسات المالية في تقديم الخدمات على نطاق أوسع.

ولكن، البطالة بين الشباب لا تزال تشكل بالفعل مشكلة في معظم مناطق العالم النامية، ومن المرجح أن تصبح تلك المشكلة أكثر حدة في المستقبل. على سبيل المثال، ستحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى مضاعفة عدد الوظائف المتاحة من أجل استيعاب أعداد الباحثين عن العمل الذين سيدخلون

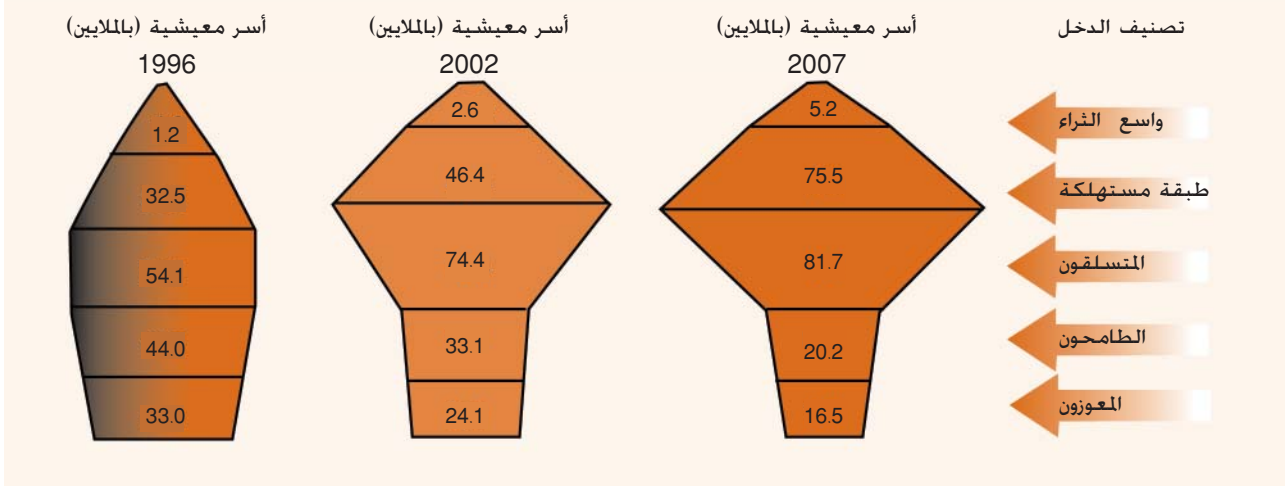
¹² Demeny, Population Policy Dilemmas in Europe at the Dawn of the Twenty-First Century, page 8

¹³ UN Habitat, Urban Millennium Partnership. Localizing MDGs Meeting the Challenge of MDGs in Cities, page 3

¹⁴ World Resources Institute, 2006

¹⁵ World Bank, MENA Brief, 'Development Challenges'

شكل 3 الهرم الذي ليس بهرم: الهند



المصدر: Sinha et al. (2005) Ogilvy and Mather India.

الاتجاهات الأربعة وآثارها غير المؤكدة

ركزنا. بعد التحليل الديموغرافي. على أربعة اتجاهات من شأنها أن تساعد على إتاحة فرص الحصول على الموارد المالية أو الإضرار بها: وهي التكنولوجيا اللاسلكية، والحكومات النشطة، والأطراف الدولية الجديدة الفاعلة، والأنظمة الدولية. وقمنا بوضع سيناريوهات افتراضية متطرفة، لكل من هذه الاتجاهات، أحدها إيجابي والآخر سلبي، وبحثنا آثارها على تعزيز المجتمع الدولي لفرص الحصول على الموارد المالية.

1. التكنولوجيا اللاسلكية: عامل اتصال أم عامل

تفريق؟

على مدى العقد القادم، سيصبح الامتداد واسع النطاق للاتصال اللاسلكي من أكثر التغيرات التكنولوجية أهمية حيث يمكنه أن يفتح الباب أمام الحصول على الموارد المالية لعدد كبير من المستبعدين. حتى في البلدان الأكثر فقراً، فالتكنولوجيا اللاسلكية يمكنها أن تقلص جذرياً من تكاليف المعاملات، وأن توفر وصولاً للخدمة في أي وقت، ومن أي مكان، وذلك للعملاء من شديدي الفقر، والقاطنين في أماكن نائية.

ووفقاً لتقديرات الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية (ITU)، فإن ما يزيد قليلاً على نصف السكان في البلدان منخفضة الدخل يتواجدون بالفعل ضمن مدى تغطية الخدمة اللاسلكية.¹⁷ وتعتزم مبادرة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية تحت عنوان "ربط العالم معاً" رفع نسبة التغطية إلى 100 في المائة بحلول عام 2015. ومن شأن هذا

وغيرها من الخدمات. كما توجد بلدان أخرى ضمن بلدان BRICs لها نفس التوزيعات الاجتماعية والاقتصادية. وذلك على الرغم من أن البلدان منخفضة الدخل تتخذ شكلاً أقرب إلى الشكل الهرمي. ولكن عندما تزدهر اقتصادات بلدان BRIC ويتحسن الاشتغال المالي بها، سيتمثل السؤال فيما إذا كان الناس الذين هم في جذع المعين سيستفيدون من ذلك الأمر أم أنهم سيتعرضون للإهمال هناك.

ومن شأن التقدم في السن بين سكان البلدان المتقدمة أن يضمن استمرار تيار الهجرات من الجنوب للعمل في الشمال، خاصة في الصناعات الخدمية. فعلى سبيل المثال، يغادر أكثر من 3100 فلبيني بلادهم في كل يوم، ويعمل أكثر من 1 من بين 10 فلبينيين في الخارج، ما دفع الرئيسة أرويو إلى وصفهم بـ "أعظم صادراتنا".¹⁶ ومن المرجح أن تستمر تدفقات التحويلات في التزايد، ما يعزز من المبررات التجارية لربطها بأنظمة مدفوعات الأفراد.

ولكنه، في حالة حرمان هؤلاء العمال من تقنين أوضاعهم (كما تهدد بذلك عدة بلدان شمالية هذه الأيام)، فرما حرموا كذلك من فرص الحصول على الخدمات المالية الرسمية، بما في ذلك التحويلات الأقل تكلفة، والأكثر سلامة. وفي هذه الحالة، ستزداد بكل تأكيد صفوف المستبعدين من الحصول على موارد مالية في البلدان النامية.

وستؤثر هذه التحولات الزلزالية في الجوانب الديموغرافية على جميع البلدان بصورة مختلفة، ولكن، لأغراض هذا البحث، اختار المؤلفون عدم إقحام هذه القوى الديموغرافية في السيناريوهات التي تم وضعها بشأن مستقبل الاشتغال المالي. وتسمح تنحية القوى الديموغرافية جانباً بأن تركز السيناريوهات على القوى الخاصة بإتاحة فرص الحصول على الموارد المالية، وعلى القوى التي يمكن أن تؤثر فيها التعليقات الدولية.

¹⁶ Paddock, "The Overseas Class," Los Angeles Times, April 20, 2006

¹⁷ ITU, www.itu.int

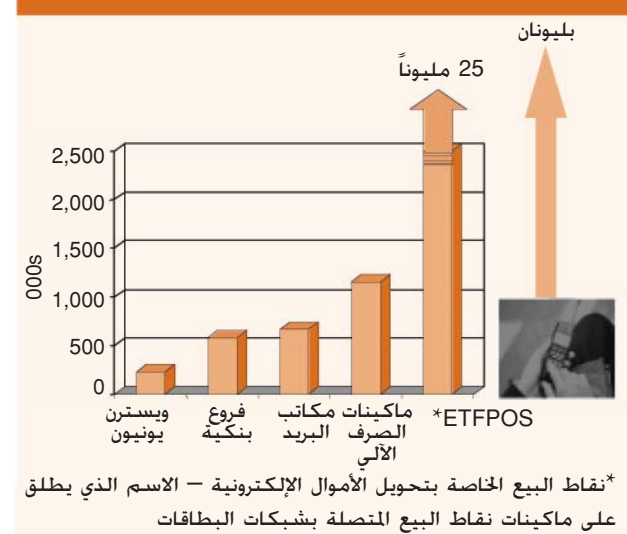
وعلى الرغم من أن الأغلبية الكاسحة لنقاط الوصول التقليدية وأجهزة نقاط البيع تتواجد اليوم في البلدان المتقدمة، إلا أن البلدان النامية يتواجد بها بالفعل نصف مجموع مستخدمي الهواتف المحمولة. ويعد نمو استخدام الهاتف المحمول في أفريقيا أسرع من أي منطقة أخرى. حيث قفز العدد من 63 مليون مستخدم قبل عامين إلى ما يقرب من 152 مليون مستخدم اليوم. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية وحدها، على سبيل المثال، يبلغ عدد عملاء الهاتف المحمول 3.2 مليون عميل، بينما لا يزيد عدد عملاء الخطوط الأرضية التقليدية على 20000. وينضم إلى خدمة الهاتف المحمول ما لا يقل عن 8000 عميل جديد كل يوم، كما ازداد عدد المستخدمين إلى أكثر من عشرة أضعاف في السنوات الخمس الأخيرة¹⁹، وبينما يزداد عدد العملاء الجدد بمعدل يفوق 1000 عميل في الدقيقة، يتواجد 59 في المائة من المستخدمين في البلدان النامية، مما يجعل الهواتف أول صناعة اتصالات سلكية ولاسلكية في التاريخ يكون فيها عدد المستخدمين في البلدان النامية أكثر منه في بلدان العالم المتقدم. ويزيد عدد المشتركين هناك بسرعة، إلا أننا لا نعلم على سبيل اليقين إلى متى ستستمر تلك السرعة في النمو. وستتوقف مستويات النفاذ القصوى على التكلفة بالنسبة للمشاركين، وإمكانات تحقيق شبكات التشغيل لعائدات، وتقترب تكلفة الهاتف الجديد من الإمكانيات البسيطة من 20 يورو ومن المتوقع أن تنخفض التكلفة أكثر من ذلك، وفي نفس الوقت تبلغ تكلفة الهواتف المستعملة أقل من ذلك. وترتبط العائدات بحجم المعاملات (مما فيها المعاملات المالية) التي يمكن تقديمها من خلال شبكة الهاتف المحمول. وقد أظهرت تجارب استخدام الهواتف المحمولة لإتمام المعاملات المالية بين فئات السكان التي كانت مستبعدة في السابق، نتائج إيجابية في كل من الفلبين، وجنوب أفريقيا، وكينيا²⁰، وتقدم شركة WIZZIT، التي تمثل أحد أقسام بنك (South African Bank of Athens)، حسابات جارية أساسية قائمة على الهواتف المحمولة والبطاقات في المناطق القبلية والريفية إلى مسافة تبعد حتى 100 كيلومتر من أقرب فرع بنكي. وبدلاً من فرض رسوم شهرية ثابتة كما تفعل معظم البنوك في جنوب أفريقيا، تفرض WIZZIT فقط رسم اشتراك ورسوم معاملات مخفضة.

وربما يؤدي استخدام التكنولوجيا، إلى توافر فرص هائلة وواسعة الانتشار لحصول الفقراء، ومنخفضي الدخل، والقاطنين في الأماكن النائية على الخدمات المالية. ومن جهة أخرى، من الممكن أن يؤدي ذلك إلى استبعاد مجموعة فرعية من هؤلاء

الاتصال واسع الانتشار ألا يؤدي إلى تغيير في تدفق المعلومات وحسب، بل في تقديم الخدمات المالية كذلك. ففي العالم اللاسلكي القادم، يمكن أن تتحول محلات البقالة الموجودة على ناصية الشارع، ومحطات الوقود، ومنافذ البانكس، إلى نقاط/ قنوات تقديم للخدمات المالية وغيرها من الخدمات. وذلك بفضل الهواتف المحمولة. وقد أنشأت البنوك الخاصة والعامة في البرازيل حوالي 60000 نقطة مثل تلك النقاط منذ عام 2000، في الوقت الذي كان فيه ربع بلديات البرازيل، البالغ عددها 5800 بلدية، يفتقر إلى أي فرص للحصول على الخدمات المالية الرسمية. واليوم، تقدم تلك النقاط خدمات مصرفية رسمية في كل بلدية بذلك البلد.

وكما هو مبين في الشكل 4، فقد بلغ عدد الهواتف المحمولة في الأسواق بليون هاتف. وقد استغرق الأمر 12 عاماً للوصول إلى البليون الأول، إلا أنه لم يستغرق إلا سنتين ونصفاً فقط للوصول إلى البليون الثاني. وكان 82 في المائة من ذلك البليون الثاني من نصيب البلدان النامية في كل من بلدان BRICs والبلدان منخفضة الدخل¹⁸، ويفوق عدد الهواتف المحمولة الموجودة في العالم اليوم، والبالغ بليون هاتف، بصورة كبيرة عدد أجهزة نقاط البيع المقدر بخمسة وعشرين مليون نقطة بيع مرتبطة بالجمعيات الرئيسية لإصدار البطاقات الائتمانية، حيث تؤدي أجهزة نقاط البيع، بدورها، إلى تقليص عدد نقاط الاتصال التقليدية لهؤلاء الذين يستخدمون الخدمات المالية (الفروع البنكية، وماكينات الصرف الآلي، ومنافذ البريد، ومنافذ ويسترن يونيون). وربما تمثل تلك الهواتف المحمولة ونقاط البيع مفتاحاً لتقريب فرص الحصول على الخدمات المالية من الأحياء السكنية التي يقطنها الفقراء - وجيوبهم.

شكل 4 نقاط الاتصال الإلكترونية العالمية



المصادر: مكاتب ويسترن يونيون؛ وموقع الويب الخاص بالشركة؛ ومكاتب البريد؛ وموقع UPU على الويب (2005)؛ والبنوك وماكينات الصرف الآلي، Beck et al (2005). ونقاط البيع الخاصة بتحويل الأموال الإلكترونية (EFT)؛ وتقديرات من أعداد VISA وMastercard بعد ضبط التداخل

¹⁸ GSM Association. GSM Hits Two Billion Milestone

¹⁹ Washington Post, 'In War-Torn Congo, Going Wireless to Reach Home,' 9 July 2006

²⁰ Ivatury, 'Using Electronic Payments to Build Inclusive Financial Systems,' 2006

الناس أنفسهم، ما يعمق من الفجوة الرقمية عند المستوى الأدنى. ويزر الإطارات كلا من هذين السيناريوهين المستقبليين المحتملين.

2: الحكومات الفاعلة: أنصار أم أعداء؟

يعتقد غالبية مجتمع التمويل الأصغر أن أفضل دور للحكومة

هو خلق بيئة سياسات مؤاتية لخدمات التمويل الأصغر وعدم تقديمها مباشرة. على الأقل فيما يتعلق بالائتمان. إلا أنه، في بلدان BRICs، تزداد مشاركة الحكومات في تقديم الخدمات المالية إلى الفقراء بصورة مباشرة. كما يحدث ذلك أيضاً بصورة متزايدة في البلدان التي توجد بها حكومات شعبية. وفي بلدان BRIC، طالما كانت بنوك التجزئة المصرفية الكبيرة المملوكة للدولة

نحو عالم لاسلكي: سيناريوهات لعام 2015

السيناريو الأول: إمكانيات الوصول الهائلة. من شأن التكنولوجيا اللاسلكية أن تحدث تغييراً ثورياً في الطريقة التي تقدم بها المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات التجارية الخدمات المالية إلى الأفراد من ذوي الدخل المنخفض. حيث يتمتع مئات الملايين من العملاء الفقراء وغير المتعاملين مع البنوك بالقدرة على الوصول إلى الهواتف المحمولة، إما عن طريق امتلاكها أو عن طريق استخدام هواتف الغير. وببشر ذلك الأمر اهتمام البنوك المحلية نظراً لإمكانية خفض تكلفة المعاملات منخفضة القيمة بصورة كبيرة، ونتيجة لاستحواذ البنوك الدولية على مجموعة العملاء من الشركات والمؤسسات، فإن البنوك المحلية تتجه بصورة أكبر نحو العمل في مجال التجزئة المصرفية، حيث تستثمر تلك البنوك في أنظمة تقديم الخدمات التي يمكنها أن تصل إلى عدد أكبر من الأفراد بتكلفة أقل. ومن ثم تؤدي إلى تحسين فرص حصول العملاء من ذوي الدخل المنخفض على الخدمات المالية. ففي بلدان BRIC، تبدأ الحركة باتجاه الشريحة السفلى من السوق بالعدد المتزايد من المستهلكين من الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة، وتشكل شركات تشغيل الهواتف المحمولة محورياً جديداً يسمح بتوجيه التحويلات الدولية بطريقة آمنة ورخيصة إلى أرقام الهواتف المحمولة. ومن شأن التجديد والابتكار في تصميم الهواتف والبرامج أن يحفز العملاء على سرعة تبنيها حتى فيما بين العملاء الفقراء والأمينين.

تنظر الجهات التنظيمية بعين التقدير للإمكانيات التي تحملها التكنولوجيا، خاصة الجمع بين الهواتف المحمولة، والبطاقات الذكية، ونقاط البيع من أجل توسيع نطاق الحصول على الخدمات. علاوة على ذلك، فإن الجهات التنظيمية ترى في التكنولوجيا اللاسلكية طريقة سريعة وشفافة لتتبع المعاملات، ما يؤدي إلى تبسيط الامتثال للمعايير الدولية المعنية بمكافحة غسل الأموال ومحاربة غسيل الأموال. هذا إلى جانب تبسيط أشياء أخرى. كما تقوم بتعديل اللوائح التنظيمية التي تحصر المعاملات البنكية في الفروع البنكية التقليدية، ما سمح لبنية الأساسية الأخرى بالقيام بمهمة مزدوجة كفروع افتراضية، وما إن يتمكن العملاء من إتمام عمليات السداد، والتحويلات، وسحب الأموال، وإيداعها خارج نطاق الفروع التقليدية، حتى تصبح الخدمات المصرفية أكثر راحة وأقل رهبة بالنسبة إليهم. كما أن الأدوات سهلة الاستخدام، والتي يكون البعض منها مصمماً ليتناسب مع العملاء الأميين وأنصاف المتعلمين، تجذب العديد من العملاء الفقراء. حيث تؤدي زيادة حجم الحوالات والتحويلات الداخلية إلى خفض الطلب على خدمات أخرى، وبتيح ارتفاع الحجم وانخفاض التكاليف نفاذاً أعمق.

وفي بلدان BRICs، وكذلك في البلدان منخفضة الدخل مثل بتسوانا، وكينيا، وناميبيا، تفضل الحكومات أن تقدم مدفوعات التحويلات الاجتماعية إلى المواطنين الفقراء الذين يشكلون "الجذع" بها. من خلال البنوك وغيرها من المؤسسات المالية، وذلك باستخدام المدفوعات الإلكترونية والتكنولوجيا اللاسلكية. وبمجرد نشرها، فإنه يمكن لتلك الدعامة اللاسلكية الأساسية أن تدير أعداداً هائلة من المعاملات، التي لا تقتصر فقط على الخدمات المالية، بل تشمل أيضاً أنشطة التنمية الأخرى. فعلى سبيل المثال، تبث الهواتف المحمولة وأكشاك الإنترنت اللاسلكي، التعليم الصحي الأساسي إلى الأسر العيشية الفقيرة، وتبث كذلك معلومات عن السوق إلى المزارعين في المناطق النائية، وأحوال هطول الأمطار لحاملي وثائق التأمين ضد مخاطر الأحوال الجوية. ومن ثم، تجعل سهولة الحصول على المعلومات والوصول إليها من السهل على أولئك الذين يعيشون في البلدان النامية الاستفادة من أفضل الممارسات العالمية. كما تعمل كذلك على جعل الحكومات أكثر خضوعاً للمساءلة.

السيناريو الثاني: تعميق الفجوة الرقمية. يتم تبني التكنولوجيا بصورة أساسية لخدمة العملاء الأثرياء، والذين يسهل الوصول إليهم، وكذلك الطبقة الوسطى الكبيرة في بلدان BRIC. وتحوّل التكلفة الثابتة والمرتفعة للبنية الأساسية للتكنولوجيا، للبنوك الكبيرة استبعاد الأطراف الصغيرة، حيث تتمكن البنوك الكبيرة من العثور على فرص أخرى أكثر جاذبية من توسيع نطاق الجبهة منخفضة الدخل لسوق التجزئة المصرفية، ومن ثم تترك غالبية الفقراء خارج النظام ما يقام من الفجوة الرقمية.

وكلما ازداد اتجاه المؤسسات المالية نحو التنفيذ التلقائي لعملياتها، ازداد تعامل العملاء مع الآلات بدلاً من الأشخاص. ومن ثم يفقد الفقراء، الذين لا يتوافقون مع التصنيفات الآلية التي تضعها جهات الإقراض، مزايا التمويل الأصغر التقليدي، والتي تشمل العلاقات الشخصية مع موظفي القروض، والتي قد تجعل بالإمكان منح ائتمانات غير مقيمة، بدون ضمانات، والتواصل مع العملاء الفقراء الآخرين، وهو ما يساعد على بناء الثقة والتمكين من أسباب القوة. لاسيما للنساء. تشعر الحكومات في البلدان النامية بالقلق بسبب الأعداد المتزايدة من المعاملات المالية، بما فيها جمع الودائع، التي تتم خارج القطاع المصرفي، وخارج نطاق قدرتها الإشرافية المحدودة، وكرد فعل، تقوم بتشديد اللوائح التنظيمية المالية، وخطر الخدمات المصرفية عن طريق الهواتف المحمولة وغيرها من الوسائل الإلكترونية خارج الفروع البنكية، كما تضيق الحكومات الخناق على الجهات غير البنكية، مثل شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، التي تقدم خدمات مصرفية أو خدمات مدفوعات باستخدام البطاقات أو الهواتف المحمولة.

يؤدي الاتجاه بعيداً عن تقنين الهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة إلى إعاقة الوصول إلى الحسابات البنكية، وربما أيضاً إلى إعاقة سهولة الاشتراك في الهواتف المحمولة للمهاجرين المتواجدين في الشمال. ما يجعل من الصعب عليهم إرسال الأموال بطريقة آمنة ورخيصة إلى أفراد أسرهم بالوطن. يفترض المجتمع التقليدي للجهات المانحة والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى المساندة للتمويل الأصغر- أن التكنولوجيا يمكنها أن تحل مشكلة الوصول تجارياً، ومن ثم يعتقدون أن حل المهمة قد أجزت. ومن ثم يفقدون اهتمامهم بالاشتراك المالي. ويتم استبعاد أكثر الفقراء، وكذلك كافة البلدان منخفضة الدخل. ويؤدي هذا التحول في الاهتمام إلى أن ينتهي الحال ببلدان مثل السودان وزامبيا إلى مساندة محدودة في بناء فرص الحصول على الموارد المالية، حتى وإن بقيت على أعقاب الثورة اللاسلكية.

(جنوب أفريقيا)؛ أو وضع حوافز مالية للاستثمار في القطاعات ذات الأولوية (كما كان يحدث في هولندا)؛ أو تشجيع الإقناع المعنوي لدى البنوك حتى تلتزم بتحقيق أهداف الوصول (وذلك مثل ميثاق القطاع المالي بجنوب أفريقيا).

وتتزايد المعرفة الجيدة والقبول بالمبادئ الأساسية لإقراض العملاء الفقراء ومنخفضي الدخل.²² وبممارسة الدولة للمزيد من السيطرة على الخدمات المالية المقدمة للأفراد، فقد يلتفت البعض إلى الدروس المتراكمة من تجربة التمويل الأصغر. وإذا ما تسلحت الحكومات بإرشادات من الممارسات الجيدة، فإنه بإمكانها تقديم تلك الخدمات مباشرة والنجاح في ذلك. وعلى الجانب الآخر، يمكن أن تستمر الحكومات في الخضوع بشكل طبيعي إلى الضغط الاجتماعي والسياسي الهائلين لتقديم قروض مدعمة غير قابلة للتحويل.

3. أطراف دولية جديدة: التعامل مع الشعبية

لعبت الأطراف الفاعلة الدولية مثل الجهات المانحة، ومقدمي المساعدة الفنية، وشبكات التمويل الأصغر، دوراً مهماً في نمو التمويل الأصغر، حتى يومنا هذا. وعلى الرغم من أن إنشاء الائتمان الأصغر الحديث يرجع إلى أصحاب مشاريع العمل الحر الاجتماعية في بلدان من بنغلاديش إلى بوليفيا، حيث ساندت الوكالات الدولية أصحاب المشاريع الحرة في إعدادهم للنماذج الخاصة بهم ومكنتهم من توسيع نطاق النجاح منها. إلا أنه، عند التطلع للمستقبل، نجد أن تأثير المجتمع الدولي أخذ في التغيير. ويرجع ذلك إلى أن حجم تدفقات المعونة، باستثناء تلك

وغيرها من مؤسسات الائتمان المملوكة للدولة كذلك من الجهات المهمة المقدمة للخدمات المالية، وطالما كانت الحكومة أيضاً على استعداد لاستخدام مؤسسات خدمات التجزئة المصرفية الخاصة بها كوسيلة لتحقيق المزيد من الاشتغال.

وفي بلدان أمريكا اللاتينية ذات الأنظمة الشعبية، بدأت تنشأ برامج ائتمان جديدة تابعة للدولة، مما يعكس حالة من الإحباط تجاه مستويات الفقر المستمر وكذلك تجاه السرعة والتكلفة التي يقدم بها القطاع الخاص الخدمات المالية، والتغطية الجغرافية لهذه الخدمات. فعلى سبيل المثال، أعلنت الحكومة الفنزويلية مؤخراً عن عزمها استثمار 223 مليون دولار أمريكي لإنشاء 800 من البنوك الصغرى المجتمعية الجديدة.²¹ ومن الممكن أن تؤدي برامج الائتمان المدعوم التابعة للدولة إلى إخراج العديد من مؤسسات التمويل الأصغر الخاصة من ذلك النشاط وأن يقضي على ثقافة السداد العامة (حيث ينظر العديد من المفترضين إلى القروض الحكومية على أنها تحويلات اجتماعية وسياسية ولا يشعرون بوجود ما يدفعهم إلى سدادها). وتعد الأضرار المحتملة الناتجة عن تلك الأساليب الشعبية التي تتبع في أمريكا اللاتينية مثيرة للقلق بصفة خاصة، نظراً لوجود قطاعات تمويل أصغر كبيرة ومستدامة، تابعة للقطاع الخاص، في عدد من بلدان هذه المنطقة.

ويبدو أن البندول قد بدأ بالتأرجح مرة أخرى من المخصصة والتحرير واسع النطاق إلى المزيد من سيطرة الدولة - وربما يصل إلى حد التأميم في بعض الحالات، وبينهما، يوجد العديد من الخيارات الأخرى: من مطالبة المؤسسات بإقراض القطاعات الاجتماعية ذات الأولوية (الهند، وكولومبيا)؛ أو مطالبة المؤسسات المالية بتقديم الخدمات للمجتمعات التي تحصل منها على الودائع (كما هو الحال مع قانون إعادة الاستثمار في المجتمع الأمريكي)؛ أو الربط بين منح العقود الحكومية وبين الأداء الاجتماعي للبنوك

²¹ راجع المقال بتاريخ 9 مارس/آذار 2006 على العنوان www.bnamericas.com
²² انظر "بناء أنظمة مالية اشتغالية: إرشادات الجهات المانحة حول الممارسات الجيدة في مجال التمويل الأصغر، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء"، 2004

الحكومات الفاعلة: سيناريوهات لعام 2015

السيناريو الأول: المشاركة الناجحة للدولة. تتخذ القليل من الحكومات نهجاً مستتباً، طويل الأجل للاستفادة من البنية الأساسية الهائلة من البنوك المملوكة للدولة، في تقديم خدمات مالية مستدامة. وذلك على غرار بعض البنوك مثل بنك راكيات إندونيسيا، وهو بنك مملوك للدولة، والذي نجح في بناء جدران عازلة بين السياسة وبين الأعمال التقنية للخدمات المصرفية، مما نتج عنه فتح أكثر من 31 مليون حساب ادخار و3.2 مليون فرض صغير قائم، على نحو مستدام، في الوقت الحاضر* ومن ثم تستصل فرص الحصول على التمويل إلى أعلى مستوياتها، بفضل الاعتماد على الممارسات السليمة، وضخ كميات هائلة من رأس المال التأسيسي، وسترتفع نسبة سداد القروض، ومن ثم تحقق بنوك الدولة أرباحاً.

وتوجه حكومات BRIC وغيرها من الحكومات مدفوعات التحويلات الاجتماعية إلى الفقراء من خلال بنوك الدولة وغيرها من البنوك التجارية، فيصبح حينئذ لدى الفقراء حسابات بنكية للمرة الأولى في حياتهم. وتقوم الحكومات بإضفاء الطابع الاحترافي على بنوك الادخار المملوكة للدولة، حتى تصبح في مستوى أفضل في جمع مدخرات الفقراء، وحمايتهم، واستثمارها.

بينما تنجح حكومات أخرى في تحفيز البنوك الخاصة، وذلك على سبيل المثال، بالدخول في اتفاقيات بين القطاعين العام/الخاص من أجل توسيع نطاق فرص الحصول على التمويل. كما تشجع أيضاً الإجراءات التطويرية مثل مكاتب الائتمان، والتي تسمح للفقراء بإنشاء تاريخ ائتماني قابل للتحويل من أحد مقدمي الخدمات إلى الآخر. وتعمل مع البنوك لوضع بنية مالية مشتركة مثل ماكينات صرف آلي وماكينات نقاط بيع قابلة للتشغيل البيئي وشبكات لإجراء المعاملات بواسطة الهواتف المحمولة، مما يؤدي إلى خفض التكاليف وزيادة حركة أموال الفقراء.

إن قصص النجاح القليلة التي حققتها حكومات كل من بلدان BRICs والبلدان منخفضة الدخل، التي تمكنت بالفعل من عزل الائتمان عن السياسة واستبدلت بالأساليب التقليدية ممارسات أكثر سلامة، تثير انتباه المقلدين لها في جميع أنحاء العالم النامي.

* Robinson, "Why the Bank Rakyat Indonesia Has the World's Largest Largest Sustainable Microbanking System"

علاوة على ذلك فإنه يمكن تجاوز الحكومات الوطنية أيضاً: فقد أبدت الجهات المانحة اهتماماً متزايداً بتقديم التحويلات النقدية مباشرة إلى الفئات الأكثر فقراً. وبما يعطي حافزاً قوياً للجهات المانحة لأن تسلك هذا المسلك، ضعف حكومات تلك البلدان أو فسادها.

وقد ازداد في السنوات الأخيرة النشاط الدولي المعني بقضايا التنمية والعدالة الاجتماعية العالمية زيادة حادة. فقد

تتيح التكنولوجيا للمانحين، حتى الصغار منهم، تجاوز القنوات التقليدية للجهات المانحة والوصول مباشرة إلى المستفيدين: ففي عام 2004، أطلقت أوكسفام (Oxfam) حملة على موقع الويب الخاص بها، قدمت فيها بديلاً لهدايا الكريسماس التقليدية، حيث عرضت إرسال حاضنة دجاج إلى إحدى الأسر في بلد نام مقابل 10 جنيهات إنكليزية (الملكمة المتحدة)، أو عنزة مقابل 24 جنيهًا إنكليزيًا، أو ناموسيات مقابل 15 جنيهًا، أو طعام لمدة شهر مقابل 25 جنيهًا إنكليزيًا.²³ وتعد مواقع ويب مثل kiva.org بالسماح للأفراد بتقديم ائتمان لأحد أصحاب المشروعات الحرة الصغرى في أوغادوغو بنفس سهولة طلب إرسال باقة من الزهور في يوم الأم.

BBC Online, 2004. 'Oxfam Offers Chicks for Christmas.' 3 October 2004. ²³
www.bbcnews.com

الأطراف الدولية الجديدة: سيناريوهات لعام 2015

السيناريو الأول: الوفاء بالوعد. حمل مؤسسات التمويل الدولية الجديدة منظوراً حديثاً وتساند الابتكارات والأنشطة التي لا تستطيع الجهات المانحة التقليدية الاضطلاع بها بسهولة، مثل تطبيق التكنولوجيا في خدمات التمويل المساندة لمصالح الفقراء. كما تستحضر معها خبرتها في مجال الأعمال، والتكنولوجيا، ونظم الإدارة العامة، وتميز أدواتها بالرونه، ونهجها بتسريع خطى الابتكارات التي تؤدي إلى منح مئات الملايين من الناس فرصة الحصول على الخدمات المالية.

ويتفهم الداخلون الجدد فكرة بناء أسواق التمويل المحلية، بدلاً من تجاوزها. حيث يقومون بتصميم استثمارات خفّز جهات الإقراض والمستثمرين المحليين بدلاً من إزاحتها. وكذلك فإن الجهات المانحة الخاصة أقل تأثراً بالاعتبارات الجغرافية والسياسية من الجهات المانحة التقليدية، وهي ليست مدفوعة باعتبارات اعتماد الأصول مثل المستثمرين الاجتماعيين التقليديين. كما تستفيد تلك الجهات من العونات في إنشاء شبكات تكنولوجيا معلومات جديدة وأنظمة للسداد تقلل من تكاليف التشغيل وتمكن الأطراف الفاعلة الجديدة من الدخول إلى سوق تقديم الخدمات المالية للعملاء الفقراء.

وفي ظل هذه الأوضاع، تسعى الجهات المانحة التقليدية إلى الابتكار والتكيف مع الأدوار الجديدة. حيث إنها تركز على الفقراء الذين لا تصل إليهم خدمات التمويل الأصغر القائمة، وتقوم بتجربة تطبيق برامج للتحويلات الاجتماعية، وذلك حتى في البلدان منخفضة الدخل التي تعاني من حكومات ضعيفة أو فاسدة، حيث تحول المنح مباشرة إلى الفئات شديدة الفقر من خلال النظام المالي. وتقدم الخدمات المالية الرسمية إلى أكثر الأسر المعيشية فقراً وتربطها بنظام مدفوعات الأفراد، وتنجح في العمل على نطاق واسع في عدد من البلدان منخفضة الدخل.

وتستمر مشاركة النشطاء الدوليين والمشاهير، ويواصلون مناصرتهم لتوفير فرص الوصول الدائمة وطويلة الأجل للموارد التمويلية، وبدلاً من الاكتفاء بالدعوة إلى مزيد من العونات، فإنهم يتصدون لقضية أكثر دقة، وإن كانت أكثر ضخامة، تتمثل في جعل العونات أكثر فاعلية.

السيناريو الثاني: رد الفعل العكسي. تتولد أحجام كبيرة من التمويل الدولي الجديد نتيجة للمبالغة في الدعاية لمزايا الائتمان الأصغر، ويتجاوز المعرض الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التمويل الأصغر المحلية، ما يشجع على الإقراض غير التحويطي. بل قد يؤدي إلى جذب جهات الإقراض غير المسؤولة والتي تعمل على استغلال العملاء الفقراء، ويتسع نطاق الإقراض الاستهلاكي بشكل سريع في بلدان BRICS وغيرها من البلدان التي توجد بها طبقات وسطى متزايدة، تتمثل في سكان حضريين من الشباب، وتتحول المديونية المفرطة إلى مشكلة كبرى. ويقدم غالبية ذلك الإقراض من قبل أطراف تجارية محضة، وليس من خلال مؤسسات مالية ذات توجهات اجتماعية، ولكن تلك الفروقات لا تكون واضحة في أذهان المستهلكين، والحكومات، والناشطين؛ فعندما تتصاعد الأدلة على حدوث إقراض مفرط، تؤخذ جميع الجهات المقدمة للائتمان بجريرة واحدة.

وتكرر الجهات التمويلية الدولية ممارسات الماضي الأقل فاعلية نفسها، فتقوم بإغراق الأسواق المالية بأموال أجنبية رخيصة و/أو سهلة المنال. وتتدفق الإعانات بصفة أساسية على المؤسسات المالية الأقرب صلة إلى الجهات التمويلية، والأكثر مهارة في الحصول على تلك الأموال. ومن ثم تقل إلى حد أبعد الحوافز الدافعة إلى تعبئة مدخرات الفقراء أو إلى الارتباط بالأسواق المالية المحلية، ويندهش أولئك المستثمرون الذين حملوا تلك المخاطر المتزايدة أملاً في تحقيق عائدات أعلى. عندما تكون تلك العائدات أقل كثيراً مما كان متوقعاً، وقد تدفع ضغوط قبول وتوزيع التمويل والاهتمام الزائدين بعض مؤسسات التمويل الأصغر إلى الإخفاق.

وفي أماكن مثل أفريقيا، يفقد المجتمع الدولي حماسه أكثر فأكثر نظراً لندرة تحقيق مكاسب سريعة، وببطء حركة الأموال. علاوة على ذلك، يصبح من الصعب إثبات الأثر. فيصاب الوافدين الجدد بخيبة الأمل ومن ثم يحولون الأموال بعيداً.

وفي الوقت نفسه، تؤدي الدعاية واسعة النطاق التي حظى بها خطط الجهات التمويلية الجديدة التي تمتلك مبالغ ضخمة من الأموال، إلى التقليل من تركيز الجهات المانحة التقليدية على ذلك القطاع أو إلى الاستسلام بالكليّة. وعندما يتكون ذلك المجال، فإنهم يخلفون وراءهم قطاعات عريضة من السكان المحرومين من الخدمات.

ويؤدي كل من زيادة الائتمان الاستهلاكي، والمديونية المفرطة للسكان في جميع أنحاء العالم، وتكشف حقائق الأمور أمام المجتمع التمويلي - إلى تعبئة دولية في مواجهة الممارسات الاستغلالية للإقراض. حيث يحمل النشطاء الدوليين والمحليين بشدة على المديونية الاستهلاكية المفرطة، وينهمون التمويل الأصغر بالعمل لغير صالح الفقراء، وينادون بإعطاء مهلة لسداد مدفوعات الديون الاستهلاكية، وإلغاء مستويات الدين التي تتجاوز حداً أساسياً، فيما يشبه "حملة اليوبيل" الخاصة بالدين الوطني، وتؤدي تلك الحركة إلى دفع تدفقات العونات الرسمية بعيداً عن التمويل الأصغر، كما يدفع ذلك أيضاً إلى التقدم بمبادرات على المستوى الوطني بوضع قوانين ولوائح تنظيمية جديدة تحّد من الاستغلال. وفي العديد من البلدان، تؤدي تلك اللوائح التنظيمية إلى تقييد القدرة على الحصول على الموارد التمويلية بصورة أكبر، بدلاً من حماية المستهلكين، وذلك من خلال وضع حدود قصوى لأسعار الفائدة، على سبيل المثال، مما يجعل تقديم الائتمان الأصغر بصورة مستدامة أمراً مستحيلًا.

في مجال تحويل الأموال بالبلدان النامية إلى الشركات الموجودة بالولايات المتحدة. نظراً لعدم مقدرة الشركات الصغيرة على تلبية متطلبات الإبلاغ في بلدانها. ففي الصومال، التي تعد من أكبر الدول اعتماداً على التحويلات، يرسل مليون صومالي يعملون بالخارج بليون دولار أمريكي إلى الوطن كل عام. أي ما يساوي ثلثي إجمالي الناتج المحلي، وما يزيد بمقدار 10 مرات على قيمة الصادرات في عام 2004.²⁶ وقد جمدت أصول أكبر شركات تحويل الأموال في الصومال في أواخر 2001 بسبب مزاعم ارتباطها بالإرهاب. وحالت تكاليف الحصول على التراخيص، والحد الأدنى لرأس المال، والتكنولوجيا دون دخول المؤسسات الأصغر حجماً إلى ذلك السوق وزادت بصورة كبيرة من تكلفة التحويلات في الصومال.

وتزعم بعض القوانين والمعايير أنها تستند إلى المخاطر، مما يسمح بالبرونة في تطبيقها في الظروف المحلية، بحيث يمكن للحكومات الموازنة بصورة مناسبة بين السلامة وبين إتاحة الفرص. ولكنه عملياً، يوجد دائماً ضغط كبير لحمل البلدان النامية على الموافقة على معايير، وضعت من أجل البلدان المتقدمة وطبقت فيها، والتوافق معها. ومن الممكن أن يؤدي التطبيق الصارم لنهج غير مناسب يستند إلى القواعد - إلى تفاقم الهوة بين الخدمات المالية الرسمية وغير الرسمية في البلدان النامية.

ها هو المستقبل: كيف سيستجيب المجتمع الدولي؟

لقد بدأت تجربة إعداد السيناريو بسؤال رئيسي، مضمونه "كيف يمكن للمجتمع الدولي (بقطاعه العام والخاص) المساهمة في تحقيق أكبر زيادة ممكنة في فرص حصول الأشخاص والمجتمعات المحلية الذين يعانون من نقص الخدمات على الخدمات المالية بحلول عام 2015؟" وبالتالي كيف ينبغي لهذا المجتمع الاستجابة للتحديات والفرص في العقد المقبل؟ وكيف يمكن أن نزيد من احتمالات النتائج الإيجابية وأن نتفادى النتائج السلبية؟

Reynolds, Paul. 2004. "Public Opinion Pushes Governments." BBC Online, ²⁴ December 31, 2004. www.bbcnews.com

²⁵ انظر على سبيل المثال، "Hype and Hope. The Worrying State of the Micro-credit Movement," Thomas Dichter, SAIIA 9 January 2006

²⁶ Ismail I. Ahmed, "New Regulations Restrict Somali Remittances," January 2006, p. 5

نجحت حملة اليوبيل لعام 2000 في تعبئة الكنائس والأفراد في البلدان المتقدمة من أجل الضغط على السياسيين لتجاوز عن ديون البلدان المثقلة بالديون. كما استطاعت حملات Live8 في عام 2005 أن تحفز ملايين الأفراد على حضور حفلات وجمعيات، من أجل زيادة الدعوات الموجهة لأفريقيا، وإرسال أكثر من 26 مليون رسالة نصية بالهاتف المحمول من أجل حشد المساندين لتلك القضية. وفي المملكة المتحدة، فاقت التبرعات الخاصة لمساندة جهود الإغاثة في كارثة تسونامي الآسيوية برنامج المساعدة الأصلي للحكومة في غضون 48 ساعة.²⁴

وطالما كان ينظر إلى التمويل الأصغر بصفة عامة، باعتباره نصيراً لقضية التنمية، وذلك على الرغم من الشكوك التي أثارها بعض المعلقين.²⁵ ومن شأن الأطراف الدولية الجديدة أن تثير نسمة من الهواء المنعش اللازم لدفع الاشتغال المالي إلى مستوى أعلى. إلا أن المبالغة والإفراط في الترويج لتمويل الأصغر من الممكن أن يؤدي أيضاً إلى الإفراط في الإنفاق، وهو ما يعقبه تكشف للحقائق بعد أن يتبين أن الأثر لم يرق إلى مستوى التوقعات، وقد يصل بعدها إلى حد رد الفعل العكسي.

4. التنظيم الدولي: السلامة مقابل إتاحة الفرصة.

يؤثر عدد متزايد من المعايير والقوانين المالية الدولية بالفعل على الأنظمة المالية في البلدان النامية، خاصة في بلدان BRICs وغيرها من البلدان الندمجة بشكل أفضل في التجارة الدولية. وقد وضعت تلك المعايير هيئات دولية لا تمثل فيها تلك البلدان النامية سوى ثقل ضئيل. ونادراً ما يوضع في الاعتبار إتاحة فرص الحصول على الموارد المالية عند وضع تلك المعايير. فتدابير مثل مبادرات مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب (AML/CFT)، وشهادات اعتماد مكتب مراقبة الممتلكات الأجنبية، واتفاق بازل المتعلق برؤوس الأموال، تهدف إلى تحديد بنية مستقرة للنظام المالي العالمي. ويتم التصديق عليها على مستوى متعدد الأطراف، فإذا ما أخفق أحد البلدان في تطبيقها فمن الممكن تجميد بعض الجوانب المهمة بالنسبة لها في النظام المالي الدولي. وتتطلب قواعد التعرف على العميل من المؤسسات المالية جمع مختلف المعلومات المحددة للهوية من جميع العملاء والإبلاغ عنها. وربما تجعل تكلفة الامتثال لتلك القواعد المعاملات والحسابات الصغيرة غير مجدية، ما لم يتم الإعفاء من تلك المتطلبات.

كما تضع اللوائح التنظيمية أيضاً حدوداً على نوعية الجهة التي يمكنها تقديم الخدمات. وقد اضطر المجلس العالمي للائتمانات الائتمانية إلى نقل أعماله من الشركات الأصغر حجماً العاملة

السيناريو الأول: تحقيق التوازن. في أعقاب مناقشة مبدئية حول المفاضلة بين الأمان من ناحية وإتاحة الفرص (خاصة في سباقات البلدان النامية) من ناحية أخرى. ظهر إلى الوجود توافق آراء دولي حول أهمية الموازنة بين كل منهما. وقد تمت الموازنة بين توجهات تنفيذ القوانين في هيئات مثل مجموعة العمل المالي من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (FATF)، التي تضع معايير مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وبين أجنحة أكثر رفقاً بالفقراء، ويدفع بنك الأجنحة بعض الداخلين الجدد إلى هذا المجال من ذوي التوجه نحو الأعمال التجارية. وتقدم البلدان فيه استثناءات للحسابات والمعاملات صغيرة القيمة بحيث تتمكن المؤسسات المالية من تحمل تكلفة العمل مع العملاء الفقراء.

وللامتنال لمعايير التعرف على العميل التي وضعتها مجموعة العمل المالي من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، تنشئ المزيد من البلدان أنظمة وطنية فعالة للهوية باستخدام البطاقات أو القياسات الحيوية. وتصبح تلك الأنظمة الخاصة بالهوية قاعدة لإنشاء مكاتب انتماء منح المواطنين حتى شديدي الفقر منهم والفاقرين في مناطق نائية إمكانية بناء سجل انتمائي. كما تعمل مكاتب الانتماء أيضاً على تبسيط اتخاذ المؤسسات المالية للقرارات الانتمائية، ما يقلل من التكاليف، ويجذب المزيد من مقدمي الخدمات في الطرف الأدنى من السوق.

السيناريو الثاني: تضيق الخناق. يزداد العالم اضطراباً، ومن ثم تصبح قواعد مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب أكثر صرامة، ويقع المزيد من البلدان تحت ضغط تطبيقها. وقد تمت صياغة القواعد مع أخذ أثرها على إتاحة فرص الحصول على الموارد المالية في الاعتبار، حيث تصحح التفسيرات المحلية للمعايير أكثر تشدداً نتيجة لسعي البلدان إلى أن تبدو بمظهر المطبق الجيد لها. ويؤدي التشدد في طلب مستندات، مثل إثبات محل الإقامة، من أجل التوافق مع قواعد التعرف على العميل، إلى الخيلولة دون حصول نسبة كبيرة من الفقراء على حسابات بنكية، ومن ثم يستبعد السكان المحليون، إضافة إلى العمال المهاجرين، محليين ودوليين، من أي خدمة مالية رسمية.

وكذلك تجبر شركات التحويل الصغيرة التي تلبى حاجات المهاجرين الفقراء في الشمال والجنوب على الخروج من السوق، نظراً لأن البنوك المتعاملة معها تواجه متطلبات الإبلاغ، التي تعتبر عالية التكاليف أو لأن نقص المعلومات عن العملاء يمثل انتهاكاً لقواعد مكافحة غسل الأموال ومحاربة تمويل الإرهاب، وتدفع شركات التحويلات الاحتكارية والبنوك القليلة التي تبقى متواجدة في السوق مرة أخرى الأسعار إلى الأعلى، بحيث تصل إلى مستوى لا يمكن تحمله، ما لا يترك للمهاجرين الفقراء وأسرتهم سوى القليل من الاختيارات الجيدة لتحويل مبالغهم النقدية الصغيرة للغاية.

وعلى المستوى الوطني، يؤدي القلق بشأن ممارسات الإفراض الابتزازية وزيادة المديونية الاستهلاكية (خاصة في بلدان BRIC) إلى محاكاة السلطات لقوانين حماية المستهلك المطبقة في البلدان المتقدمة، وتؤدي الزيادة الناجمة في التكاليف إلى أن تهجر البنوك الأسواق المنخفضة القيمة، كما تبدي السلطات قلقها تجاه ما تراه من عدم انضباط الخدمات المصرفية المقدمة بدون فروع بنكية، والتي تستخدم آلية تقديم الخدمات المدعومة بالتكنولوجيا مثل ماكينات نقاط البيع اللاسلكية في محلات البيع بالتجزئة، ومن ثم تضع قيوداً تجعل من الصعب بل من المكلف خدمة العملاء الذين ليست لديهم فرص للحصول على خدمات الفروع التقليدية.

ويشير التحليل إلى بعض النهج التجريبية.

التكنولوجيا. كيف يمكننا تعجيل خطى استعمال الهواتف المحمولة، وغيرها من التكنولوجيات، في الخدمات المالية، وزيادة فرص استفادة الفقراء من تلك الابتكارات؟ في البلدان النامية، ستقوم جهات تقديم الخدمات المالية الخاصة الكبيرة، وغيرها من الأطراف الخاصة، مثل شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية، بالجانب الأكبر من الاستثمار في مثل تلك التكنولوجيات. إذ تمتلك تلك الشركات رأس مال بالفعل، ولكن ما هو دور جهات التمويل الدولية وبصفة خاصة الجهات المانحة التقليدية؟ والإجابة أن دورها يتمثل في تقاسم تكاليف ومخاطر تطوير السوق.

حيث يمكن أن تساند جهات التمويل أبحاث السوق التي تركز على تصميم المنتجات وتبني العملاء لها، في أسواق خدمات التجزئة المنخفضة القيمة، وما قد يساعد على ذلك تعزيز زيادة قدرة العملاء على إجراء المعاملات على تجهيزات ملوكة لبنوك غير البنوك التي يتعاملون معها (التشغيل البيئي) ومساندة وضع إطار تنظيمي سليم.

ومن شأن نشر تكنولوجيات جديدة تستند إلى الهاتف المحمول أن يسمح بتدفق إعانات مالية مبدئية أو رأس المال الاجتماعي المخاطر في السنوات الأولى، وذلك عندما لا يكون هناك يقين بشأن النماذج الفعالة.

الحكومات الفاعلة. من المتوقع أن تزيد مشاركة الحكومات في الائتمان الموجه للأفراد في العديد من البلدان، فكيف يمكننا

زيادة احتمالات تحقيق نتائج إيجابية ومنع هذا التطور من الإضرار بالفقراء من خلال تعريض تقديم الخدمات على نحو مستدام للخطر؟ هذا سؤال صعب بوجه خاص نظراً لتغير محاور تأثير السياسات على الحكومات الوطنية، فستصبح بلدان BRICs أقل اعتماداً على أوساط الهيئات الإنمائية في صياغة حلول للمشاكل الداخلية، وستمارس بلدان BRICs الأكثر قوة مزيداً من التأثير القوي على سياسات البلدان النامية الأخرى، وسيزيد الطلب على مقدمي الخدمات في بلدان BRICs كمستشارين.

نظراً لزيادة تطلعات مواطني بلدان BRICs من الشباب، وقائمة الخيارات المعقدة من الناحية السياسية التي تحت تصرف تلك الحكومات، فستصبح نبرة تخاطب مستشاري السياسات من البلدان المتقدمة أكثر أهمية من ذي قبل: فالرسائل المناصرة للسوق والمصاغة في عبارات متعجرفة ستكون محل رفض. أما إذا كانت الحجج المسوقة للتشجيع على تطوير الأسواق أكثر توازناً وتنوعاً، ومدعمة بنماذج حقيقية من كل من العالمين المتقدم والنامي، فمن المرجح أن تستقبل بترحاب.

أطراف فاعلة دولية جديدة. كيف يمكننا تشجيع هيئات العمل الخيري، والناشطين الدوليين الجدد على التعلم من التجارب السابقة وحتى يومنا هذا، وذلك في نفس الوقت الذي نبقي فيه منفتحين على الأفكار الجديدة التي يأتون بها؟ لقد أنفق أكثر من 30 مليون دولار أمريكي على مؤتمرات التمويل الأصغر فقط، خلال عام 2005، وذلك في أعقاب المبالغ التي أثبتت في السنوات

الأخيرة. فكيف يمكننا تجنب ما قد ينتج من تكشف لحقائق الأمور، بل حتى ما قد ينتج من رد الفعل العكسي. في حالة ما إذا كان التقدم المحقق أبطأ مما تم الإعلان عنه؟²⁷ كيف يمكننا توجيه الحماس الجديد تجاه التمويل الأصغر نحو بناء الأسواق المحلية بدلاً من تأخير نموها من خلال استبدالها؟ كيف يمكننا تجنب فقاعات القروض الاستهلاكية المدفوعة بالعرض؟

وبعد كل هذه الدعاية، من الضروري ضبط درجة التوقعات حول المدى الذي يمكن للتمويل الأصغر أن يحققه في التخلص من الفقر أو الوصول إلى الحد الأدنى للغاية من الاستدامة للأسر المعيشية المعوزة. حيث يجب تقديم حجة واقعية مدعومة بالشواهد. ويبقى البحث عن مقاييس أفضل للأثر المتحقق، من بين الإستراتيجيات المهمة للاستعداد للانتقادات التي ستثار حتماً، والاستفادة من الإمكانيات الحقيقية للتمويل الأصغر.

فعندما تقوم جهة متشددة من جهات تقديم الائتمان الاستهلاكي أو غيره من الائتمانات المقدمة للأفراد بإثقال المفترضين بديون تفوق قدرتهم على السداد، فإن انعكاسات ذلك تعود بالضرر على جهات تقديم الخدمات المالية المشروعة. ومن شأن مساندة إنشاء بنى أساسية مثل مكاتب الائتمان أن يساعد على الحد من الإقراض المفرط غير المنضبط.

التنظيم الدولي. كيف يمكننا تحقيق الاتساق بين أجندة الفقر وإتاحة الفرص وبين كل من أجندة الأمن الدولي وأجندة

الاستقرار المالي. بدلاً من أن يظل كل منها في صراع مع الآخر؟ فلا تزال البلدان المتقدمة تستأثر بصورة أساسية بوضع المعايير التنظيمية الدولية.

ولا تزال الجهات المانحة التقليدية الثنائية والمتعددة الأطراف لها تأثير مهم، من خلال حكوماتها الوطنية - على عملية وضع المعايير المناسبة، ويجب علينا ضمان التمثيل الجيد لقضية زيادة فرص الحصول على الموارد المالية عند وضع الأطر وعند تطبيقها. وقد قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بتنفيذ تجربة السيناريو الحالية، لمساعدة المجموعة وشركائها على التفكير في مسألة إتاحة فرص الحصول على الموارد المالية في ضوء الاتجاهات العالمية الكبرى. ولا تمثل المواقف التي تم بسطها هنا إلا القليل مما يمكن أن يحدث. فالمستقبل غامض، وتلك السيناريوهات لا تمثل توقعات، ولكنها تقدم بعض النظرات المتعمقة بشأن المجالات التي يمكن أن نركز فيها جهودنا بشكل أفضل من أجل تحقيق المواقف الإيجابية على أرض الواقع، وإبعاد المخاطر التي يمكن أن تفرضها المواقف الأخرى السلبية.

²⁷ بناء على طلب من اللجنة التنفيذية، قام المعينون من موظفي المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بعمل تقدير لتكاليف مؤتمرات التمويل الأصغر في عام الائتمان الأصغر (2005)، ويشير إحصاء تقريبي لتكاليف السفر، والفنادق، والبدلات اليومية للمؤتمرات المائة والعشرين التي تم تنظيمها إلى أن المبلغ الذي تم إنفاقه يصل إلى 30 مليون دولار أمريكي تقريباً باستثناء تكاليف الموظفين (55000 يوم عمل للموظفين).



الملحق

تتقدم المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بالشكر لكل من الأفراد التاليين لما ساهموا به من وقت ونظرات متعمقة في عملية إعداد تلك السيناريوهات.

Fazle Hasan Abed
Mohamed Alin
Seth Amstott
Bob Annibale
Cyrille Arnould
Shari Berenbach
Hans Boon
Brian Branch
Gabriela Braun
Deb Burand
Rinku Chandra
Renaë Chao-Beroff
Daryl Collins
Johan de Waard
Frank DeGiovanni
Bill Donges
Al Hammond
Priya Jaisinghani
Chikako Kuno

Carlos Labarthe
Vijay Mahajan
Philip Martin-Brown
Kate McKee
Jonathan Morduch
Stewart Paperin
Jan Piercy
Alvaro Ramirez
Henrik Riby
Beth Rhyne
Cerstin Sander
Mark Schwiete
Mamta Shah
Peer Stein
Martha Stein-Sochas
John Tucker
Luc Vaillancourt
Mariou van Goldstein Brouwers

مذكرة مناقشة مركزة رقم 39

رجاء، لا تتردد في تبادل مذكرة المناقشة المركزة تلك مع زملائك ولا تتردد في طلب نسخ إضافية من هذه الدراسة أو غيرها في هذه السلسلة.

ترحب المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء بملاحظاتكم على هذه الدراسة.

جميع إصدارات المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء متاحة بموقع المجموعة على شبكة الإنترنت وهو:

www.cgap.org

CGAP
H Street, NW 1818
MSN P3 – 300
Washington, DC 20433 USA

هاتف: 202 – 473 – 9594
فاكس: 202 – 522 – 3744

بريد إلكتروني:
cgap@worldbank.org